

قرار رقم (٣٨٧) لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

بعد الإطلاع علي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته .

وعلي قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطى - نائب رئيس الهيئة .

وعلي مذكرة قطاع التأسيس والترخيص ورقابة المهنيين المعدة في هذا الشأن.

" **ق ر ر** "

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيط التأمين الاتي أسمه فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسيط

تأمين حر وفقاً لأحكام المادتين (٧٣) ، (٧٤) مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة

١٩٨١ ، وبنفس رقم قيده السابق وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور

هذا القرار :-

م	اسم الوسيط	الرقم	الصفة	الرقم القومى
١.	محمود احمد امين محمود	٢٧٧٥٦	وسيط حر	٢٨٥١١١٩٠١٠٤٨٩٣

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

نائب  
رئيس الهيئة  
المستشار / رضا عبد المعطى



٤٦٠٧٦